دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة : مركز جيل البحث العلمي نموذجاً

أ/جمال بلبكاي
رئيس قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية

أ/ غزلان هاشمي
رئيسة تحرير مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية
مركز جيل البحث العلمي

الملخص:

يؤدي المجتمع المدني دورًا مهما وكبيرا في خلق مجتمع المعرفة، وهناك ارتباط وعلاقة جدلية مهمة بينهما، إذ أن منظمات المجتمع المدني تعمل في مجال نشر وتنمية حقوق الإنسان، وأصبحت هذه المنظمات هي الكيان المدافع عنها، وتلعب دورا مهما في التأثير على الرأي العام والوعي الاجتماعي والدعوة لأفكار المساواة والتعددية الثقافية والسياسية، واحترام قيم حقوق الانسان، زيادة على ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تعمل في ميادين مهمة أخرى، تشكل مناخًا ملائمًا لنمو المعرفة والمعلوماتية، كالإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فإن دورها مؤثر وفعال في تحقيق التنمية ، وربط المواطن بقضاياها ، يضاف إلى ذلك، أن تعاون منظمات المجتمع المدني مع مختلف المنظمات والمراكز والمؤسسات البحثية خاصة تجعله يدفع نحو دور كبير في خلق مجتمع المعرفة وتوطيد العلاقات بين الشعوب .

وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني العربي مساهمة جادة في القمم والمؤتمرات العالمية، وتضمنت تقاريرها خطة عمل حول تعميق وتأكيد علاقة المواطن العربي بمجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات، وتلبي المنظمات المدنية حاجات المجتمع في هذا المجال، من خلال نشر وتوفير تكنولوجيا المعلومات وخدماتها، بل إن هذه المنظمات تقوم بالضغط على الحكومات العربية ودفعها نحو نشر وتفعيل امتلاك التقنية العلمية المتطورة في مجال المعلومات وخلق مجتمع المعرفة.

ولغرض دراسة هذه الثنائية المترابطه الوثيقة بين المجتمع المدني، ومجتمع المعرفة، نقدم هذه الدراسة التي تهتم بدور منظمات المجتمع المدني في خلق وتكوين مجتمع المعرفة، من خلال دراسة وقراءة السبل نحو تحقيق وبناء مجتمع المعرفة ، ودور وأهمية منظمات المجتمع المدني في أداء هذه المهمة من خلال عرض مركز جيل البحث العلمي كأنموذج، وهو يتشكل من اعتبارات جيلية مختلفة، حيث تكامل الأجيال وتعاونها وتكاثفها من أجل بناء صرح معرفي أصيل، يحترم حدود الاختلاف ويؤصل للحوار المعرفي البناء، ولربما الاسم المختار لهذا المركز يعكس سياسته وأهدافه.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني ـ مجتمع المعرفة ـ مركز جيل البحث العلمي

الإشكالية:

يعمل المجتمع المدني على تأهيل أفراد المجتمع على مبادئ القبول بالآخر، التعايش المشترك والحوار التفاعلي، كذلك فهم الفكر المعارض. على اعتبار أنّه ـ المجتمع المدني ـ يعتبر أداة للرقابة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض. وقد أخذ مفهوم المجتمع المدني عدة استخدامات وعكس كل استخدام صيرورة اجتماعية وسياسية معينة مرت بها المجتمعات الغربية، كما عكس كذلك تطورا تاريخيا للنظرية الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يؤكد أن تبلور هذا المفهوم مر عبر عدة مراحل وكان في كل مرة يعبر عن إفرازات جديدة ويحمل معاني معينة تعبر عن كل مرحلة.

وتزداد أهمية مفهوم " المجتمع المدني " نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الأخيرة والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع.

من هنا تتحدد إشكالية البحث في:ما هو دور مركز جيل البحث العلمي؟وإلى أي مدى عكس المركز أهداف ورؤى المجتمع المدني؟

١-مفهوم المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه" المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص...لها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها.[١]

وقد حدّده توماس هوبز بأنه: "المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد [٢] " ما يلاحظ في هذا التعريف أنه لا يميز بينه وبين الدولة .أمّا الفيلسوف جون فقد حدّد المجتمع المدني من خلال تمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه" قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها.

ويعرّف سعد الدين ابراهيم المجتمع المدني بأنه:" مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة

لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (وراثي)[٣] .

وتعرّفه أماني قنديل بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الارثية" [٤]

ما يلاحظ على جل هذه التعاريف أنها تستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية ، كما تستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي. ويمكن أن نخلص في الأخير إلى تعريف إجرائي للمجتمع المدني على أنه مجموعة من التنظيمات الحرة التي توجد بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتضم مؤسساته المنظمات غير الحكومية والأحزاب والنقابات والمعاهد والجامعات المهنية والتجمعات الاجتماعية والدينية والصحافة والنوادي الاجتماعية. ومن اهم أركانه التركيز على الفعل الإرادي والاعتماد على الأخلاقيات .

٢-نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره:

نستطيع القول أن المجتمع المدني خضع منذ ظهوره لوعي المفكرين وإلى الشكل الذي رأوا من خلاله علاقة السلطة السياسية بالأفراد. فنجد رؤية (هوبز) للمجتمع المدني كمخلوق اصطناعي للدولة (القرن ١٧)، بينما يعتبره (لوك) في القرن ١٨ يشمل دائرة الملكية وعلاقات التجارة والتبادل على الضد من الدولة والمجتمع السياسي التي تضمن حماية المصالح الجماعية.

إن مصطلح المجتمع المدني دخيل على ثقافتنا العربية وفكرته حديثة نسبيا ،وقد ولد في ظل ظروف الصراع السياسي والاجتماعي التي مهّدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوربا خلال القرني السابع عشر والثامن عشر، ضد الحكم المطلق المدعوم بالحق الإلهي من قبل الكنيسة للملوك أوربا، وهو كمفهوم غربي المولد والنشأة أسهمت في صياغته مدارس

فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية بالتالي نجده يأخذ سمات البيئة التي وجد فيها مما يجعله يختلف في ميزته عن البيئة الأخرى التي نقل إليها .

فقد وجد كل من هوبز ولوك في المجتمع المدني" وسيلة ينتجها (التعاقاد) وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة . إلا أنّ الفارق بينهما هو أنّ هوبز يرى انه لا وجود لتمايز مؤسساتي بين الدولة والمجتمع المدني، على العكس من لوك الذي ميز المجتمع المدني عن الدولة ، دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما"[٥] .ثم تطور المفهومبعد ذلك على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني "كشبكة من التفااعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياساية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة .إلا أن هيغل أكد إن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل اشكالياته الداخلية وتأمين استمرار وتطور بصورة نمطية. لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة"[٦] .

إلى أن تطور في الأخير إلى المفهوم الحديث الذي يعتبر المجتمع المدني "تلك الهيئات الاجتماعية الوسيطة .والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة"[٧]. أما بالنسبة للمفكرين العرب فنجد الدكتور محمد عابدا لجا بري يعرف المجتمع المدني على أنه لمجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية[٨] ويعرفه الدكتور محمد عبد الفضيل على أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية وبين الدولة[٩].

ومن أبرز الإرهاصات التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني في أوروبا جملة النقاط التالية:

أ- مقاومة النظام السياسي: المرتكز على «الحق الإلهيﷺ للملوك والسلطة المطلقة المقدسة بالمعنيين الديني والسياسي. هاتان السلطتان تارة ما تكون مندمجة ومتداخلة فيما بينها بحيث تكون السلطة السياسية هي السلطة الدينية، وتارة ما تكون متكاملة وتارة أخرى تكون متنافرة ومتصارعة .

ب- تقسيم المجتمعات إلى طبقات: أبرزها طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين، وطبقة العاملين بمختلف فئاتها، والتي كانت تشكل الأخيرة منها

حوالي ٩٨٪ من السكان، ولكنها محرومة الحقوق، الأمر الذي قاد إلى حركة الإصلاح الديني والسياسي في أوروبا، حيث مهّد هذا الوضع إلى وقوع الثورة الفرنسية.

جـ- ظهور الحركات الإصلاحية:المناوئة للأوضاع السياسية والدينية التي كانت قائمة في أوروبا خلال العصور الوسطى، وكان من أبرزها حركة مارتن لوثر والإصلاح الديني البروتستانتية ،حيث حاول مارتن لوثر مقاومة سيطرة الكنيسة وهيمنتها؛ حيث نادى بالتخلص من كل العبوديات التي كانت تنادي بها الكنيسة ما عدا العبودية للخالق.

د - بروز حركة التنوير: أو الثورة العلمية منذ القرن السابع عشر الميلادي، وذلك من خلال المفكرين الذين حاولوا أن يغيروا التصورات القديمة عن العالم الطبيعي وبخاصة ما جاء منها في أفكار بطليموس والتصورات اليونانية المختلفة عن الإنسان. وقد كانت أفكار نيوتن وهارفي وديكارت وباسكال وكيبلر وجاليلوا من أهم الأفكار البارزة في عصر حركة التنوير الأولى. لقد كانت الفكرة الأساسية التي ميزت مفكري التنوير هي أن البشر يستطيعون أن يبلغوا قدرًا من الكمال على الأرض؛ وذلك من خلال سيطرة الإنسان على الطبيعة، والبعد عن الميتافيزيقيات.

هـ- مقاومة أي دعوة للسلطة المطلقة التي كان يدعو إليها أشخاص، مثل: بوسية وتوماس هوبز الذي كان أبرز مقاومي السلطة المطلقة ،حيث ظهر في كتاباته مفهوم التعاقد الاجتماعي وحق الملكية، والمواطنة والمساواة والملكية الخاصة والحالة الطبيعية «الفطرة» والأهلية في السيادة والسلطة بدلاً من الخضوع المطلق للحاكم.

و- ظهور الحركة الليبرالية: والتي تعتبر استمرارا لمقاومة سيطرة الكنيسة والحكم المطلق، حيث كانت النزعة الفردية، أهم تطبيق مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» الذي تبناه المذهب المنفعي في الاقتصاد.

ي -التعددية: يُفضي مبدأ التعددية إلى أهمية بناء التحالفات، بغية استقطاب الرأي العام، خصوصاً على المستوى السياسي. وقد بينت التجربة الديمقراطية الليبرالية، أهمية ومعنى وجود المعارضة، ودور وسائل الإعلام وحرية التعبير.

٣- عناصر تكوين المجتمع المدني:

إن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في

تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افقارهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، وجذبهم الى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.فمن أهم وظائف مؤسسات المجتمع المدني هي :

١. وظيفة تجميع المصالح.
٢. وظيفة حسم وحل الصراعات.
٣. زيادة الثروة وتحسين الاوضاع.
٤. افراز القيادات الجديدة.
٥. إشاعة ثقافة ديمقراطية.

لكن أهم عناصر تكوين المجتمع المدني تتمثل في :

أ - العنصر الأول :فكرة" الطوعية "أو بكلمة أخرى المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

ب - العنصر الثاني:هو أن المجتمع المدني منظم :وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي .حيث يشير هذا الركن إلى فكرة" المؤسسية "التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبًا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج -العنصر الثالث: يتعلق" بالغاية "و" الدور :"التي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة .من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

د - العنصرالأخير: يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءًا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل : الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية...إلخ[١٠]

٤-العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل

واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع .كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات .فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها.

كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضًا تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.[١١]

يعتقد المنادون بتطبيق مفهوم المجتمع المدني بأن الطبيعة التطوعية لتنظيمات أو مؤسسات المجتمع المدني هي سر قوتها في مقابل قوة الدولة، وأن عضوية هذه التنظيمات تعطي الفرد إحساسًا بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع في بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدرًا ولو متواضعًا من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة الدولة، وتتيح له عددًا كبيرًا من فرص النمو الذاتي، كما تزوده بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية. بل يذهب البعض إلى القول بأن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب على تقهقر الدولة في مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها أو تعوض ولو جزئيًا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية الإنتاجية.

٥-المجتمع المدني في الجزائر:

ظهر مفهوم المجتمع المدني بالجزائر في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي أي المرحلة التي شهد فيها النظام السياسي الجزائري أزمة على جميع المستويات الاقتصادية ، السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة ،دون أن ننسى المجال الاجتماعي. وفي الجزائر يكفل الدستور حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات ،كما أن الدستور الجزائري واضح في وضع الفروق بين الحزب والجمعية والنقابة ويعترف بها كلها كأشكال تنظيمية مختلفة. وتتضمن بنية المجتمع المدني كل من تنظيماته

السياسية (الأحزاب والمجالس المنتخبة)، الاجتماعية (الجمعيات المهنية، النقابات)، الثقافية (المدارس والجامعات ووسائل الاتصال)ومؤسساته الاقتصادية (المنشآت، الشركات، البنوك.)

ومن الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر_غياب الشفافية في اتخاذ القرارات وعدم احترام قواعد العمل الإداري، كما يفتقر العديد من تلك المؤسسات إلى توفر التمويل اللازم لتنفيذ خططها ونشاطاتها، مما يدعو البعض منها إلى الإعتماد على التمويل الخارجي، والذي غالباً ما يواجه بالإنتقاد والتشكيك في حسن نوايا المانحين للتمويل لبعض المؤسسات والجمعيات وتبدأ أبرز هذه الصعوبات في مساحة الحريات المتاحة، حيث تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم. فسلطة الدولة لا زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول.

ويرتبط بهذه المعيقات أيضاً تخوف بعض الحكومات من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحسسها من تدخلها في الشأن السياسي مما يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها "[١٢].كذلك غياب التمويل المالي يعتبر من أهم معوقات نشاط المجتمع المدني، ويتوقف نشاط الكثير من المؤسسات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاءه واستمراره. ومن الصعوبات الداخلية نجد مسألة غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها وهو ما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس وبالتالي القدرة على إحداث إصلاح أو تغيير في المجتمع. "كما إن غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات، يعد هو الآخر واحداً من المشكلات القائمة لدى عدد من منظمات المجتمع المدني، ويتصل بها أيضاً عدم وضوح الأهداف لدى بعض هذه المؤسسات، ومجالات عملها مما يجعلها في حالة تخبط، وربما الفشل"[١٣]

التعريف بمركز جيل البحث العلمي:

يعد مركز جيل البحث العلمي منبرا علميا عالميا أكاديميا ،فكوادره وطاقاته الشبابية التي تعمل ضمن طاقم رصين تعكس سياسة المركز منذ تأسيسه عام ٢٠١٢ ،والمتمثلة في بناء جيل معرفي نوعي يفهم حدود رسالته ويعيها،ويصدر المركز ست مجلات أكاديمية محكمة كل مجلة في تخصص معين وبرئيس تحرير مستقل وكذا بهيئة علمية متخصصة ومستقلة (مجلة جيل حقوق الإنسان ـ مجلة جيل العلوم الإنسانية

والاجتماعية ـ مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية ـ مجلة جيل الدراسات المقارنة ـ مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ـ مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة).وقد استطاع هذا المركز تجاوز القطرية الضيقة وما تفترضه من مركزيات علمية تصل إلى حد التضارب والصراع الأيديولوجي وذلك بضمه مجموعة من الأكاديميين العرب بل والمسلمين غير العرب وذلك من أجل خلق تجاورية معرفية تتجاوز كل الخلافات التي تخلقها الخطابات السياسية ،وسنفصل الأمر أكثر في الحديث حول أهداف مركز جيل البحث العلمي في عنصر مستقل.

أهمية مركز جيل البحث العلمي:

يظهر مركز جيل البحث العلمي في راهنية سمتها التضارب والاختلاف،فالصراعات الخطابية المحكومة بالصراعات الأيديولوجية أدت إلى ضمور صيغة الحوار وتقليص مسافة التفاهم، وهذا ما أسهم في خلق عالم مشوش حدوده التحيزات والتي تحدث "عندما تسرقنا رغباتنا إلى قبول معتقد ما.أن تقوم عقولنا ببناء مجموعة من الأسباب المعقولة في الظاهر تحملنا على الظن بأن هذا المعتقد صحيح. ولكن المعتقد لا يكون مع ذلك من مستلزمات هذه الأسباب،وإنما تكون الأسباب من مستلزمات المعتقد.وهذه الأسباب ليست إلا من قبيل التخريج أو التبرير المنتحل لمعتقد يكون التمسك به على أسس منافية للمعقول. وفي مقدور أي شخص له ذهن حاذق أن يخرج أي معتقد مهما كان المعتقد سخيفا"[١٤].

إن الكثير من المشاكل العالمية تقع بسبب بناء تصوراتنا على تحيزات كامنة ومن ثمة خضوع رؤيتنا للآخر إلى تنميطات جاهزة تسبب خرقا لكل آخرية وتحقير لحقوق الإنسان والدول المغايرة،وحتى الحديث عن احترام هذه الحقوق يجب أن يتحرر من هذه التحيزات وهذا ما يسعى المركز إلى تأكيد صيغته، وذلك بالاستناد إلى مفاهيم الحوار الإسلامي، إذ"نحن ـ العرب والمسلمون ـ نطرح حوار الثقافات من منظورنا المستند على قاعدة الانفتاح على الآخرين،والغربيون أو بعضهم يطرحون حوار الثقافات من منظورهم المستند على قاعدة أنهم الأسمى ثقافيا والأقوى حضاريا،وعلى الطرف العربي الإسلامي أن يتقبل الثقافة الغربية بكل مفاهيمها ومعاييرها الأخلاقية والفكرية"[١٥].

إذن فمركز جيل البحث العلمي يتخذ موضعية تجاورية متعددة وصيغة تحاورية في محاولة للقضاء على العنف السائد في المجتمعات، وذلك

بالتركيز على الحريات وحقوق الأفراد والجماعات ،والدفاع عنها بصيغة هادئة تنبذ التعصب من خلال:

أولا:الاعتراف بالآخر وبأن الاختلاف بين البشر حقيقة فطرية.

ثانيا:لا حدود للحوار مع الآخر.

ثالثا:تحقق المعرفة بالآخر.

رابعا:اعتماد العقل والالتزام بالمنهجية العلمية.

خامسا:التزام آداب الحوار"[١٦].

إن مركز جيل البحث العلمي يحترم الاختلاف الذي يضفي إلى تنوع وجهات النظر لا إلى الاختلاف المؤدي إلى الصراع والتضارب وانتهاك الحقوق والحريات، وقد أجمل الدكتور طه جابر العلواني إيجابيات الاختلاف في النقاط الموالية:

(أ) أنه يتيح ـ إذا صدقت النوايا ـ التعرف على جميع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الدليل رمى إليها بوجه من وجوه الأدلة.

(ب) وفي الاختلاف ـ بالوصف الذي ذكرناه ـ رياضة للأذهان،وتلاقح للآراء،وفتح مجالات التفكير للوصول إلى سائر الافتراضات التي تستطيع العقول المختلفة الوصول إليها.

(ج) تعدد الحلول أمام صاحب كل واقعة ليهتدي إلى الحل المناسب للوضع الذي هو فيه بما يتناسب ويسر هذا الدين الذي يتعامل مع الناس من واقع حياتهم"[١٧].

أهداف مركز جيل البحث العلمي:

- العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتأكيد على صيغة التعاون وذلك بالتخفيف من صيغة التناحر الطائفي والتي يقول فيها الشيخ متولي شعراوي:"إذن فآفة المسلمين الذين يمثلون المذاهب ويمثلون الطائفية أنهم جعلوا الأمور التي أباح الله فيها الرأي، وأباح فيها الاجتهاد، وأباح فيها الترجيح أمورا محزوما مبتوتا فيها، وليته كان محزوما مبتوتا فيه من الله الذي فوقنا، والذي نؤمن به جميعا، ولكنه محزوم مبتوت فيه من جنس البشر. ولو أراده الله هكذا ما استطعنا أن نختلف فيه"[١٨].

- خلق حركية معرفية من خلال تشجيع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية الرصينة البعيدة عن صفة المحاباة.

- إقامة مؤتمرات وندوات محلية ودولية وكذا ورشات تدريبية من أجل تعزيز حركة البث العلمي الجاد.

-خلق حوارية راقية وذلك بالتوصل إلى نقاط التشابه والاشتراك وذلك

من خلال"خلق المناخ الملائم للتفاهم والتعاون الذي يساعد الجميع على توليد توجهات إيجابية أكثر ويضعف بدوره الميول القائمة أو الكامنة لتغذية روح النزاع والعداوة،وبدوره يغدو الحوار بمثابة القدرة على إحداث تغيرات عميقة في طرائق نظر كل طرف إلى الآخر"[١٩].

وقريب من لفظ الحوار:لفظ المجادلة والمناظرة..، والجدل "في اللغة المفاوضة على سبيل المنازعة والمبالغة مأخوذة من جدلت الحبل إذا فتلته وأحكمت فتله، فإن كل واحد من المتجادلين يحاول أن يفتل صاحبه ويجدله بقوة وإحكام على رأيه الذي يراه"[٢٠]. وقد ورد لفظ الجدال في عدة مواضع قرآنية منها قوله تعالى:" ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ"[٢١]، وقوله عز وجل أيضا:" قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ"[٢٢]، ويوضح الشيخ خالد بن عبد الله القاسم القواسم المشتركة بين الحوار والجدال فيقول: وأما المجادلة فإنها تشترك مع الحوار في كونها مراجعة الكلام وتداوله بين طرفين إلا أنها تأخذ طابع القوة والغلبة والخصومة لذا في اللغة تسمى شدة الفتل جدل،والجديل الزمام المجدول من آدم.."[٢٣].

وقد بين الدكتور عبد الحميد بن عبد الرحمن السحيباني شروط المجادلة في قوله:

١- أن تكون المجادلة عن بصيرة،وبقاعدة مرضية،بحيث يكون الكلام واضحا من غير لبس.

٢- أن يكون بحسن خلق،ولطف ولين كلام،بدون فظاظة ولا غلظة،لأن استخدام اللين سبب في الاستجابة،كما قال تعالى:"قولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى".

٣- ألا يكون القصد من المجادلة مجرد المجادلة والمغالبة وحب العلو،بل يكون القصد منها بيان الحق وهداية المجادل.

٤- أن تكون دعوة إلى الحق وتحسينه،وردا عن الباطل وتهجينه.

٥- أن تكون المجادلة لهم مبنية على الإيمان بما أنزل الله تعالى إليهم أي إلى أهل الكتاب - وما أنزل على المسلمين،وعلى الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم وموسى وعيسى - عليهما الصلاة والسلام -، وعلى أن الإله واحد سبحانه وتعالى.

٦- ألا تكون مجادلة المسلمين لأهل الكتاب على وجه يحصل به القدح في

شيء من الكتب الإلهية،أو بأحد من الرسل،كما يفعله الجاهل عند مناظرة الخصوم،يقدح بجميع مامعهم من حق وباطل. "[٢٤].

إذن فمركز جيل البحث العلمي هو مثول لراهنية حوارية تفترض وجود عناصر عقلانية حتى في حالة الاختلاف العقائدي، وهذا ما يأخذنا إلى ما سماه "علي حرب" بـ"التواضع الوجودي " والذي"يحملنا على تجاوز مفهوم"التسامح" نحو مفهوم"الاعتراف المتبادل". لأن التسامح هو مجرد هدنة بين فتنتين بقدر ما يعني التساهل مع الآخر، ولكن مع الاعتقاد بخطئه أو الانتقاص من إنسانيته. أما الاعتراف فإنه يعني الاقرار بأن الآخر، وإن كان مختلفا،من حيث ثقافته أو مجتمعه أو مهنته، فهو مساو في الانسانية والحقوق والكرامة. وتلك هي أخلاقية الحوار المنتج: أن نكف احتكار المشروعية، تحت أي شعار كان، لكي نعترف بمشروعية الآخر،بحيث لا ننظر إليه بوصفه الأدنى، بل بوصفه شطرنا الوجودي الذي لا انفكاك عنه، وأن لا نتعامل معه كضد، بل كشريك مسؤول وفاعل في صناعة الحياة وقيادة المصائر"[٢٥].

- التعاون المعرفي وتبادل الخبرات بين مختلف المؤسسات العلمية والمراكز البحثية .

- تأصيل التعارف الإنساني وذلك بتوطيد العلاقات بين مختلف الشعوب وبين هذه الشعوب ونخبها من خلال تحسين صيغ التفاوض. وقد أجمل الدكتور حسن محمد وجيه في كتابه"مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي" ما سماه"عناصر كفاءة الحوار اللغوية والاجتماعية والعرقية" وهي:

- معرفة خلفية المحاور.
- الإحاطة بموضوع الحوار جيدا وبكل ما يتعلق به من موضوعات.
- معرفة أثر الحوار ودرجة حدته أو خفته داخل السياق.
- الأخذ بعين الاعتبار الفروق بين المحاورين.
- مراعاة موضوع الحوار وعدم الإقلال أو الإكثار مما يتطلبه السياق.

الاهتمام بكيفية توصيل الفكرة"[٢٦].

المنجزات:

استطاع مركز جيل البحث العلمي أن ينظم خلال عام من العمل المكثف مسابقتين ومؤتمرا دوليا وعدة تظاهرات علمية، أهمها:

١. مسابقة جيل حقوق الإنسان ٢٠١٣: التي نُظمت احتفالا بالعيد ٦٤ لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل تشجيع البحث والكتابة في

مواضيع تلتمس قضايا حقوق الإنسان المعاصرة.

٢.ندوة تفاعلية حول تفعيل الميثاق العربي وضرورة تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان، التي تمخض عنها مجموعة من التوصيات.

٣.المؤتمر الدولي المشترك الأول حول وضع حقوق الإنسان في ظل التغيرات العربية الراهنة :ببيروت ، لبنان، أبريل ٢٠١٣، الذي تضمن جملة من المحاور من أهمها: مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي حيث ناقش خلاله المشاركين من ١١ دولة عربية و٥٤ مؤسسة أكاديمية آليات تعزيز حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي وتوصل إلى مجموعة من التوصيات، سنورد أهمها إضافة إلى توصيات أخرى:

توصيات واقتراحات:

انطلاقا من المادة ٥٠ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تضمن إمكانية تعديله باعتماد بروتوكولات إضافية من جهة، ومن أجل ضمان احترام كافة حقوق المواطن العربي الأساسية من جهة أخرى؛ على كل الدول العربية أن توحد جهودها من أجل العمل على إيجاد وتفعيل آليات لتنفيذه، وذلك من خلال:

١. تشجيع الدول العربية التي لم تصادق عليه بعد بتسريع إجراءات المصادقة وحث كل الدول العربية على نشره والعمل بأحكامه.

٢. دعم دور لجنة حقوق الإنسان العربية؛ مع ضرورة منح المنظمات غير الحكومية دورا أمامها.

٣. ضرورة إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان مشكلة من خبراء وقضاة مستقلين عن حكوماتهم يتم اختيارهم حسب كفاءتهم العلمية،

فالفعالية القانونية للميثاق العربي ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود نظاما إقليميا للحماية.

٤. ضرورة منح المنظمات غير الحكومية دورا أثناء الإجراءات أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

٥. الدعوة إلى إنشاء مراكز أبحاث عربية محايدة مستقلة تعنى بإيجاد حلول علمية وعملية مستمرة لكل المستجدات التي تطرأ على الساحة العربية من أجل حماية وترقية وضع حقوق الإنسان في الوطن العربي.

٥. تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية في مجال حقوق الإنسان، ولهذه الغاية يضع المركز مجلته: "مجلة جيل حقوق الإنسان"، الصادرة عن قسم حقوق الإنسان، تحت تصرف كل باحث، سواء لنشر أبحاثه ونتائج دراساته العلمية فيها أو للاطلاع على ما توصل إليه غيره.

٦. العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المشروعة مما لا يتنافى مع ثقافتنا العربية الإسلامية الأصيلة.

4. المؤتمر الدولي الثاني : الحق في بيئة سليمة في التشريعات الدولية الداخلية والشريعة الإسلامية :

ببيروت ، لبنان، ديسمبر ٢٠١٣، بمشاركة عشرة دول عربية و٣٢ مؤسسة جامعية ممثلين من طرف ثمنين أساتذة وباحثين وأكاديميين ومفكرين وعلماء متخصصين.

توزعت أوراق عمل المؤتمر على تسع جلسات علمية أكاديمية تناولت مواضيع متنوعة في مجال الحماية البيئية ودارت حول خمس محاور، استهل المحور الأول بـ" الإطار المفاهيمي" للحق في بيئة نظيفة وتناول المحور الثاني الحق في بيئة نظيفة في المواثيق الدولية وخصص المحور الثالث للحق في بيئة نظيفة في التشريعات الداخلية أما المحور الرابع فلقد تطرق فيه الباحثون للحق في بيئة نظيفة في الشريعة الإسلامية ليضيء المحور الخامس والأخير على المسؤولية القانونية للأفراد والمؤسسات الدولية تجاه حماية البيئة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي.

وفيما يلي توصيات المؤتمر:

١. البيئة إرث إنساني مشترك، إذ لابد من تضافر الجهود بين مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وبين الأفراد ومختلف فئات المجتمع المدني، في إطار نظرة تشاركية من أعلى المستويات إلى أدناها.

٢. ضرورة إعادة النظر في الآليات الدولية المعتمدة في المحافظة على

البيئة، من خلال توسيع مجال الاتفاقيات الدولية، واستحداث آليات جديدة على مستوى الأمم المتحدة أو على المستوى القضائي، بالشكل الذي يضمن حماية أفضل وأشمل للبيئة.

٣. بالنسبة للجانب الاقتصادي وخطط التنمية التي عادة ما تتعثر بمشكلة التلوث البيئي، لابد أن يعمل جميع المساهمين الاقتصاديين على تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، حيث لا يجوز التذرع بالتنمية الاقتصادية عند المساس بالبيئة.

٤. لابد من تأهيل المواطنين من أجل خلق نوع من الوعي البيئي، من خلال البرامج الدراسية، وحملات التوعية، التي يجب أن يرقى فيها كذلك دور الإعلام، ليسهل تحقيق الرسالة البيئية.

٥.تنمية الحس البيئي من خلال التركيز على الوازع الديني، حيث تزخر نصوص الشريعة الإسلامية بمختلف قيم السلوك الإنساني الرفيع، بما فيها مجموع قيم المحافظة على البيئة.

٦. التركيز على البعد التربوي في مختلف الهيئات التربوية والتعليمية، إذ لابد من توجيه الاهتمام بالطفل من أجل إكسابه ثقافة بيئية سليمة وصحية.

٧.ضرورة جمع التشريعات البيئية وتبسيطها وتبويبها وفقا لمنهج علمي، يتوافق ومختلف التطورات الحاصلة في مختلف المجالات خصوصا الصناعية منها.

٨. اقتراح وضع مدونة جنائية للبيئة، أو إدماج النصوص العقابية الماسة بالجرائم البيئية في قوانين العقوبات، كما أن هناك مطالبة بتدويل الجرائم البيئية وجعلها في مصاف الجرائم التي تخضع لاختصاص القضاء الدولي الجنائي.

٩. ضرورة إخضاع المنازعات البيئية إلى قضاء متخصص، يتشكل من قضاة لهم خبرة وتكوين موسع في المسائل البيئية.

١٠. التأكيد على عدم استخدام الأقاليم العربية وغيرها لدفن النفايات وغيرها من المواد الملوثة للبيئة.

١١.تخصيص صندوق للغرامات على المخالفات الماسة بالبيئة، حيث تستغل هده الأموال في إصلاح الأضرار البيئية، من خلال الاستثمار في تدعيم القطاع البيئي من خلال تهيئة المساحات الخضراء، وتطوير تقنيات إتلاف النفايات وغيرها.

١٢. إنشاء مراصد بيئية لمراقبة التلوث، وإعداد كوادر مستقلة تعمل بهذا

المجال.

١٣.حظر البناء في المساحات الزراعية والمواقع المحمية وإبعاد المصانع عن المناطق الحضرية والفلاحية.

١٤. تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة، وتثمين جهود هذه المنظمات.

١٥. الحرص على إدراج حماية البيئة في المقررات التربوية، وتخصيص مقاييس على مستوى الجامعات ومراكز البحث، وتوجيه الطلبة في الدراسات العليا للبحث في مجال البيئة في مختلف التخصصات، وفتح دراسات مشتركة بين مركز جيل البحث العلمي وكلية القانون بجامعة أريس وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية وجامعة الزيتونة بليبيا، في مجال حماية البيئة وترقيتها.

١٦. ضرورة مواصلة عقد المؤتمرات والندوات والأنشطة لنشر الوعي القانوني والاجتماعي من أجل ترقية الوعي البيئي.

١٧.الدعوة لنشر أوراق العمل المقدمة خلال المؤتمر وتوزيعها.

خاتمة:

من خلال البحث توصلنا إلى مجموعة نتائج أهمها:

- استطاع مركز جيل البحث العلمي أن يعكس المطامح الأساسية للمجتمع المدني من خلال خلق جيل معرفي جديد يفهم حدود رسالته.

- أسهم مركز البحث العلمي بكوادره المختلفة في تعزيز قيم المساواة وحقوق الإنسان من خلال نشر ثقافة الاختلاف والمغايرة.

- ساعد مركز جيل البحث العلمي على التخفيف من المركزيات العلمية وذلك بالاحتفاء بقيم التجاور والتعدد.

- أسس مركز جيل البحث العلمي حوارية معرفية وذلك بالتخفيف من كل أشكال المركزيات والتحيزات والاهتمام بالطاقات الشبابية في ضوء توجيهات ناضجة .

قائمة المراجع:

١. أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١-١٩٩٣) ،

مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الأمين للنشر، ١٩٩٥.
٢. التحديدات المقدمة وردت في عزمي بشارة،" واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية "منشور في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي .مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.
٣.سعد الدين ابراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، تقديم سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، بالإشتراك مع دار الأمين للنشر، ١٩٩٥، القاهرة.
٤. عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، 2003 .
٥. سربست نبي، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية،٢٠٠٦
٦. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في علي خليفة الكواري وآخرو ،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،٢٠٠.
٧.حسن الباش:صدام الحضارات، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق/بيروت ،ط١ ،٢٠٠٢.
٨. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، المجتمع المدني ، "نسخة الكترونية" ، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث ودراسات ، عدد٢٣، www.ngoce.org 2003 /9/20.
٩. خالد عمر، المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي، جدلية السبب والنتيجة، ورشة عمل الدوحة ٥-٢٠٠٠/١/٦.
١٠. طه جابر العلواني:أدب الاختلاف في الإسلام ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا/الوم أ،١٩٩١ .
١١. متولي شعراوي: شبهات وأباطيل خصوم الإسلام والرد عليها، مكتبة التراث الإسلامي،القاهرة،٢٠٠٢.
١٢. رضوان جودت: صدى الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط١ ،٢٠٠٣.
١٣. خالد بن عبد الله القاسم: الحوار مع أهل الكتاب أسسه ومناهجه، دار المسلم للنشر والتزيع، الرياض، ط١،١٤١٤ هـ.
١٤. عبد الحميد السحيباني: كيفية التعامل مع أهل الكتاب في ضوء

الكتاب والسنة، مجلة العدل، العدد٤٤، شوال١٤٣٠هـ.
١٥. علي حرب: تواطؤ الأضداد، الدار العربية ناشرون/دار الاختلاف، بيروت/الجزائر، ط١٤٢٩،١هـ/٢٠٠٨ .
١٦. حسن محمد وجيه: مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، عالم المعرفة.دت،١٩٩٤.
١٧.جون أرنبيرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين ، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق ، ٢٠٠٧
١٨. روبرت هـ.ثاولس: التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة:حسن سعيد الكرمي، عالم المعرفة، الكويت،١٩٧٩.

أطروحات:

١٩.نقلا عن أحمد شكر، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٨.

المجلات:

٢٠.محمد عبد اللطيف رجب عبد المعطي:منهجية الحوار في القرآن الكريم،مجلة الشريعة والقانون ، العدد ٣٥،رجب١٤٢٩هـ/يوليو٢٠٠٨.

مراجع الدراسة

---

[١] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، المجتمع المدني ،* نسخة الكترونية *، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث
www.ngoce.org ص٢. 2003 /9/20 . ،)(٢٣ ودراسات،عدد

[٢] التحديدات المقدمة وردت في عزمي بشارة،" واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق اوسطية "منشور في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي .مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله . 1997 ص191 ي

[٣] سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، تقديم سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الصادرة عن مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، بالإشتراك مع دار الأمين للنشر، ١٩٩٥، القاهرة.

[٤] أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١-١٩٩٣) ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الأمين للنشر، ١٩٩٥، ص ١١٩

[٥]جون ارنبيرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين ، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق ، ٢٠٠٧،ص ١٦٧ و١٨٧.
[٦] سربست نبي، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية،٢٠٠٦ ص ١٩٥.
[٧] سربست نبي، مرجع سابق، ص١٠١.
[٨]محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في علي خليفة الكواري وآخرو ، .المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت٢٠٠،ص١٨٤.
[٩] نقلا ع احمد شكر، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٨،ص٢٠.
[١٠]مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، المجتمع المدني ،* نسخة الكترونية *، تصنيف ورقم الوثيقة :أبحاث
ودراسات، عدد٢٣، ٢٠٠٣/٠٩/٢٠، ص٢ . www.ngoce.org
[١١] عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، 2003م، ص20
[١٢]خالد عمر، المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي، جدلية السبب والنتيجة، ورشة عمل الدوحه ٥-٢٠٠/١/٦،www.libya@oram.com
[١٣] خالد عمر نفس الموقع
. .روبرت هـ.ثاولس: التفكير المستقيم والتفكير الأعوج،ترجمة:حسن سعيد الكرمي، عالم المعرفة، الكويت،١٩٧٩.ص١٦٢. [١٤]
. حسن الباش: صدام الحضارات. ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/بيروت ،ط١ ،٢٠٠٢.ص١٩. [١٥]
.محمد عبد اللطيف رجب عبد المعطي: منهجية الحوار في القرآن الكريم، مجلة الشريعة والقانون ، العدد ٣٥، رجب١٤٢٩هـ/يوليو٢٠٠٨ . ص١٩٣-١٩٤. [١٦]
.طه جابر العلواني:أدب الاختلاف في الإسلام.، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا/الو م أ،١٩٩١ص٢٥. [١٧]
. متولي شعراوي: شبهات وأباطيل خصوم الإسلام والرد عليها، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة،٢٠٠٢.ص٨٨. [١٨]
.رضوان جودت: صدى الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/بيروت، ط١ ،٢٠٠٣ .ص١٣٢. [١٩]
.طه جابر العلواني:أدب الاختلاف في الإسلام،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا .ص٢٢-٢٣. [٢٠]
.النحل:١٢٥. [٢١]
.المجادلة:١. [٢٢]
.خالد بن عبد الله القاسم: الحوار مع أهل الكتاب أسسه ومناهجه،دار المسلم للنشر والتزيع، الرياض،ط١،١٤١٤ هـ.ص١٠٤. [٢٣]

.عبد الحميد السحيباني:كيفية التعامل مع أهل الكتاب في ضوء الكتاب والسنة،مجلة العدل، العدد٤٤، شوال١٤٣٠هـ.ص١٢٦-١٢٧. [٢٤]

.علي حرب:تواطؤ الأضداد.ص١٤٠. [٢٥]

.حسن محمد وجيه:مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي،عالم المعرفة.دت،١٩٩٤.ص١٤٨. [٢٦]